

## التجارة وغرفة التجارة في حلب من خلال الأوامر السلطانية (فرمان)

دعد الحكيم

المديرية العامة للأثار والمتاحف

فتح الوطن العربي أبواب تجارته الخارجية للأوروبيين منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) وتطورت هذه التجارة خلال وبعد الحروب الصليبية. ثم سيطر البرتغاليون على طرق التجارة بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح. وعندما دخلت البلاد العربية تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر الميلادي. حاول العثمانيون القضاء على احتكار البرتغاليين لتجارة الشرق الأقصى وذلك بالسيطرة على طرق التجارة البرية ضمن البلاد العربية، وب عقد اتفاقات تجارية مع الدول المختلفة كفرنسة وبريطانية أعطوها فيها امتيازات هامة. ثم تفاقمت سيطرة التجار الأوروبيين على المراكز التجارية الحساسة في الوطن العربي واعتمدوا لتسيير أعمالهم على التجار المسيحيين واليهود من سكان البلاد كوسطاء ونواب لهم.

وفي عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣ - ١٢٥٥ هـ) (١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) ظهرت التنظيمات ومنها ما يتعلق بالتجارة إلا أن التنظيمات الكاملة المتعلقة بالتجارة وغرف التجارة صدرت عام ١٢٤٤ هـ - ١٨٢٨ م في السجل رقم ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب الصادرة من القسطنطينية، وأهم ما جاء فيها:

- تعيين شخص من التجار يسمى (شهبندر التجار) (رئيس غرفة التجارة).
- ينتخب اثنان من التجار المعروفين بحسن سلوكهم لمساعدة رئيس الغرفة (شهبندر التجار) بعمله، ويعين اثنان من الموظفين لمساعدة هؤلاء جميعاً.
- على التجار أن يتقدموا بطلب إلى رئيس الغرفة لتسجيلهم في غرفة التجارة مع بيان نوع التجارة، بعد التحقق من أخلاقهم وسمعتهم الحسنة بين الناس.
- كما يتم تعيين رئيس غرفة لمدينة حلب، يعين رئيس غرفة لكل بلد تجاري كدمشق وقبرص وأزمير وغيرها.
- إن الدعاوى التي تقام على التجار لها نظام خاص، فإذا كان المدعي والمدعى عليه من رعايا الدولة العثمانية ينظر بها في المحاكم العادية.
- إذا كان المتخاصمان من رعايا الدولة الأجنبية، تحال القضية إلى الأستانة للنظر بها تحت إشراف الصدر الأعظم.



- إذا كان الخلاف بين تاجر من رعايا الدولة العثمانية وآخر من تاجر دولة أجنبية يفصل بهذا الخلاف وفق الاتفاقات المعقودة بين الدولتين التابعين لهما .
- تخضع البضائع المستوردة من الخارج لرسوم جمركية بمعدل ٣٪ على أن لا تكون البضاعة من البضائع الممنوع إدخالها .
- إذا أخذ أحد موظفي الجمارك رسوماً إضافية لمصلحته الخاصة، يجب معاقبة هذا الموظف .
- أما التجار الذين يحصلون على ترخيص دون حق، فإن رئيس غرفة التجارة ومعاونيه الذين منحوه هذه الرخصة مسؤولين عن ذلك، ويحاسبون على هذا العمل، ويتم تعيين آخرين بدلاً منهم .
- صدر في القسطنطينية أواخر محرم ١٢٤٥ هـ .
- وفي أوائل عهد السلطان عبد المجيد (١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م) صدرت تنظيمات جديدة خاصة بالتجارة وسميت نظام (ويركو) .
- قسم هذا النظام إلى قسمين: الأول ويركو الأملاك (الضريبة) والثاني ويركو (التمتع)، وهذه الضريبة (الأولى) فرضتها الدولة على التجار بنسبة ٣٠ في الألف من مجموع الربح السنوي، ثم رفعت إلى ٤٠ في الألف .
- نلاحظ مما تقدم أن التجارة كانت نشطة في بلاد الشام خلال العهد العثماني، ونظمت بصورة جيدة بعد إعلان التنظيمات التجارية وإنشاء غرف التجارة .



الاقصى وردهم عن أطراف الجزيرة العربية حربياً، وذلك بمحاولتهم السيطرة على طرق التجارة البرية ضمن البلاد العربية، وبعقدهم اتفاقيات تجارية مع الدول الأوروبية المختلفة كفرنسة وانكلترة، أعطوها فيها امتيازات تجارية هامة، منها حق التجارة والإقامة في الموانئ والمدن العثمانية وخفض الرسوم الجمركية على البضائع الواردة والصادرة وحق وجود قناصل لها يتمتعون بالسلطة على مواطنيهم داخل البلاد العثمانية . وعندما ضعفت الدولة العثمانية تفاقمت سيطرة التجار الأوروبيين على المراكز التجارية الحساسة في الوطن العربي في أواخر القرن الثامن عشر فيما يخص التجارة الخارجية واعتمدوا بتسيير أعمالهم هذه على التجار المسيحيين واليهود من سكان البلاد لينوبوا عنهم في تجارتهم كوسطاء ونواب لهم، وقام هؤلاء بدور كبير في اقتصاد الوطن العربي فكانوا أشبه ما يكون بمصارف متنقلة .

منذ القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) فتح الوطن العربي أبواب تجارته الخارجية للأوروبيين وبخاصة الإيطاليين منهم، وجاءت الحروب الصليبية فأسفرت عن تنشيط التجارة مع الأوروبيين<sup>(١)</sup> ولاسيما ممالك الفرنجة في بلاد الشام، وعندما انتهت الحروب وخرج الصليبيون من الوطن العربي أبقت المدن الإيطالية على صلاتها التجارية معه، وعقدت اتفاقيات تجارية تتيح لها استيراد كثير من البضائع وتصديرها .

بعد ذلك سيطر البرتغاليون على طرق التجارة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وسدوا منافذها على التجار العرب والمسلمين، وعندما دخلت البلاد العربية في الامبراطورية العثمانية في القرن السادس عشر، حاول العثمانيون القضاء على احتكار البرتغاليين لتجارة الشرق



٧- على التجار أن يتقدموا بطلب الى رئيس الغرفة لتسجيلهم في غرفة التجارة بعد التحقق من أخلاقهم وسمعتهم الحسنة بين الناس .

٨- يتقدم التاجر الى رئيس الغرفة بطلب الترخيص له بالاتجار بنوع معين من البضاعة وهذا الطلب يدرس من قبل رئيس الغرفة ومعاونيه، وبعد الموافقة يعطى رخصة للاستيراد والتصدير .

٩- وكما يتم تعيين رئيس غرفة لمدينة حلب، يعين رئيس غرفة لكل بلد تجاري لدينا كدمشق وقبرص وازمير وغيرها .

١٠- يمنح رئيس غرفة تجارة حلب وساماً تقديراً له، لذا فعليه أن يدفع ( ١٢٠٠ ) قرش الى الخزينة في الأستانة لاستلام الوسام .

١١- يعين أحد التجار الكبار من المسلمين والقاطن في خان الوزير في حلب السيد الحاج ( محمد صالح آغا زهير زادة ) المشهود له بالأمانة والصدق والاستقامة رئيساً لغرفة تجارة حلب ( شهيندر التجار ) والمعروف لدينا بأنه من التجار المعترين، ومن أهل الخبرة، كما يعين اثنان من التجار المعروفين مساعدين له .

١٢- ان الدعاوي التي تقام على التجار لها نظام خاص، فإذا كان المدعى والمدعى عليه من رعايا الدولة العلية العثمانية ينظر بها في المحاكم العادية عندما يكون المبلغ المدعى به لا يتجاوز أربعة آلاف قرش .

١٣- أما إذا كان المتخاصمان من رعايا الدول الأجنبية، وكان المبلغ المتخاصم عليه يزيد على أربعة آلاف قرش، تحال القضية الى الأستانة للنظر بها تحت إشراف الصدر الأعظم .

١٤- إذا حدث خلاف بين التجار تؤلف لجنة من رئيس غرفة تجارة كل بلد مع مساعديه بالاشتراك مع ناظر للتجار معين من قبل السلطان لحل الخلاف الواقع بينهم، وذلك حفظاً لكرامة التجار والمحافظة على سمعتهم .

١٥- إذا كان الخلاف بين تاجر رعايا الدولة العثمانية وآخر من تجار دولة أجنبية يفصل بهذا الخلاف وفق الاتفاقات المعقودة بين الدولتين التابعين لها .

١٦- بالنسبة للبضائع المستوردة من الخارج مهما كان نوعها، فهي تخضع للرسوم الجمركية بمعدل ٣٪ ثلاثة بالمائة، على أن لا تكون البضاعة من البضائع الممنوع ادخالها وأن تكون القوائم ( الايصالات ) المرفقة بها سجل فيها القيمة حسب التعرفة القانونية للبلاد المصدرة .

وفي عهد السلطان محمود الثاني ( ١٢٢٣-١٢٥٥ هـ ) ( ١٨٠٨-١٨٣٩ م ) ظهرت التنظيمات ومنها ما يتعلق بالتجارة في مراسيم متعددة .

ففي المرسوم رقم / ١٤٤ / المؤرخ في أواخر جمادى الآخر ( ١٢٣٤-١٨١٨ م ) من السجل رقم / ٤٢ / للأوامر السلطانية لولاية حلب يلزم به تطبيق النظام المعطى للتجار المتعاملين مع أقطار بلدان أوربة والهند والعجم .

ويؤكد على اعطاء التجار المحليين فيها حق الاتجار مع الخارج وتفويض كل منهم بتعيين وكيلين له أحدهما مقره أزمير للتجارة الخارجية والثاني في بلد يختاره التاجر، وأعطى هؤلاء الوكلاء الحقوق المعطاة للمترجمين الوافدين خارج البلاد .

إلا أن التنظيمات الكاملة المتعلقة بالتجارة والتجار وغرف التجارة صدرت عام ( ١٢٤٤ هـ - ١٨٢٨ م ) في فرمان ( المرسوم رقم / ٨٤ / المؤرخ في منتصف صفر ١٢٤٤ هـ، والرسوم فرمان رقم / ٣٨٣ / المؤرخ في أواخر محرم عام ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م ) من السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب الصادران من القسطنطينية وفيهما كما يلي :

« لما كانت الدولة العلية العثمانية ترغب في تنشيط التجارة داخل البلاد وخارجها حسب القواعد والقوانين السارية المفعول والمتعارف عليها بين الدول والاتفاقات الجارية براً وبحراً بينهم وبين أوربة والعجم والهند . »

والتي تتعامل معها حالياً ويجب أن تنظم التجارة على الوجه الآتي :

- ١- تأمين حاجة البلاد من كافة الاحتياجات .
- ٢- تأمين ربح للخزينة مع ربح معقول للتجار .
- ٣- توسيع هذه التجارة وتنظيمها بين البلاد وبشكل جيد .
- ٤- على كل شخص يرغب أن يتعاطى التجارة أن يتقدم بطلب تسجيل كتاجر مع بيان نوع التجارة التي يرغبها، كما يجب أن يكون من ذوي الأخلاق الحميدة والسيرة الحسنة .
- ٥- تعيين شخص من التجار يسمى ( شهيندر التجار ) ( رئيس غرفة التجارة ) .
- ٦- ينتخب اثنان من التجار المعروفين بحسن سلوكهم لمساعدة رئيس الغرفة ( شهيندر التجار ) بعمله ويعين اثنان من الموظفين لمساعدة هؤلاء جميعاً .



سابقاً لجرم أو عزل من وظيفة بشهادة أشخاص، موثوقي الكلمة على شهاداتهم ويعرفون عن مكانة سكتانهم مع اسمهم وشهرتهم.

هؤلاء الثلاثة يعينون بموجب مرسوم سامي، وبمعرفة الناظر العام للتجارة الدولية. يطبق هذا النظام في (الشام - حلب - قبرص - ازمر). كما يتضمن هذا المرسوم تكليف / ١٠ / تجار من ذوي السمعة الحسنة والخبرة الجيدة، للقيام بإدارة أمور التجارة في مناطقهم، وعلى منحهم جميع الامتيازات والرعاية في حدود أنظمة الدولة.

وضمن هذا المرسوم يصدر السلطان تعيين أحد التجار المسلمين الكبار والقاطن في (خان العلي) في مدينة حلب السيد (محمد وفا مؤقت زادة) المشهود بأمانته وصدقه واستقامته (رئيس غرفة تجارة حلب) (شهيندر التجار) ويخصص له راتباً من الخزينة قدره / ١٢٠٠ / قرشاً، يتولى هذا التاجر مع معاونيه إدارة شؤون التجار وتقديم الخدمات.

ثم يصدر مرسوماً آخر إلى قاضي حلب<sup>(٤)</sup> يعلمه عن منحه براءة إلى رئيس التجار بحلب (محمد وفا مؤقت زادة) تمنحه نفس الامتيازات للتجار الأجانب، وتسجل هذه البراءة في ديوان محكمة حلب للعمل بها.

ان للتجار الأجانب معاملة خاصة حيث يخضعون لحماية الدولة، وأشير إليها بالإتفاقية التجارية الدولية، وكنموذج عن المعاملة الخاصة لهؤلاء التجار وتأمين حقوقهم وحمايتهم أعرض نموذجاً خاصاً صدر بمرسوم سلطاني رقم / ٣٧٨ /<sup>(٥)</sup>.

إلى والي حلب (علي باشا) وإلى قاضي حلب أصدر الأمر السامي الآتي:

أن التجار الأجانب من دول (أوروبا والعجم والهند) المرخص لهم مزاولة التجارة الدولية في أراضي (المملكة العلية العثمانية) والذين يحملون براءات شريفة منحت لهم بموجب البروتوكول المعقود فيما بين (المملكة العلية العثمانية، ودولهم، والقاضي بحمايتهم وصيانة أموالهم).

علمنا أن بعض عناصر من تجار حلب تجاوزوا على التجار الأجانب خلافاً للشروط المقررة والمحررة على براءاتهم التجارية، هؤلاء التجار الأجانب تقدموا بشكوى إلى الديوان

١٧- إذا حدث خطأ واستوفت الدولة الرسوم مرتين يصار إلى رد المبالغ المستوفاة فوراً إلى أصحابها.

١٨- إذا أخذ أحد موظفي الجمارك رسوماً إضافية لمصلحته الخاصة يجب معاقبة هذا الموظف كما يجب على رئيس غرفة التجارة ومعاونيه مراقبة المواطنين وأعمالهم.

١٩- يحق للتجار نقل بضائعهم المستوردة بحراً وبراً حسب رغبتهم، وللحاجة الماسة للسفن التجارية لنقل هذه البضائع التي بدأنا ببنائها في الترسانة في اسطنبول.

٢٠- يمكن تعيين موظف (ملحق تجاري) في الدول التي تتعامل مع دولتنا بالتجارة لتقديم التسهيلات اللازمة لتجار الدولة العلية العثمانية في تلك البلاد وموانئها.

٢١- يحق لرئيس غرفة التجارة منح رخص الاستيراد والتصدير بعد دراستها والتأكد من قانونيتها حسب الأصول.

٢٢- في حال وفاة أحد التجار خارج البلاد، وله بضائع مستوردة، تمجز هذه البضائع مؤقتاً وتوضع في المستودعات حتى يتم حصر الإرث، ويحق للابن الأكبر للتاجر المتوفي أن ينوب عن والده وأن يحل محله بالتجارة، أما البضائع فتسلم لكافة الورثة بموجب كتاب الإرث حسب أصول الشرع الإسلامي، وذلك دون إرهاب الورثة بمصاريف أخرى.

٢٣- أما التجار الذين يحصلون على ترخيص دون حق، فإن رئيس غرفة التجارة ومعاونيه الذين منحوهم هذه الرخصة مسؤولون عن ذلك ويحاسبون على هذا العمل، ويتم تعيين آخرين بدلاً منهم.

صدر في القسطنطينية أواخر محرم ١٢٤٥ هـ.

وتوالت المراسيم التي تضيف بنود للتجارة وللتعامل بين التجار، منها المرسوم (الفرمان) رقم / ٣٨٥ /<sup>(٦)</sup>، والذي يكرر به البنود السابقة في المرسوم / ٣٨٣ / ويضيف بنوداً أخرى تشمل عدداً كبيراً من المواطنين، من التجار الإسلام، وتسهيل حرية التجارة بشكل أوسع (براً وبحراً) بتخفيض الرسوم الجمركية وتبادل البضائع - كما قرر إجراء انتخابات فيما بين التجار والمواطنين الخاضعين للاتفاقية التجارية بالإضافة إلى شيخ التجار (رئيس غرفة التجارة) وإثنين من التجار الذين يخضعون للبروتوكول الدولي المشار إليه للذين تتوفر فيهم الخبرة الكافية والسمعة الطيبة من أهل الإستقامة، ولم يتعرضوا



وتتوالى المراسيم المتعلقة بالتجار وغرفة التجارة والبند  
المتعلقة بالرسوم على البضائع وكنموذج صدر المرسوم رقم /  
٤٢٨ / (٨).

« الى وزيرنا والي حلب وإلى قاضي حلب ونوابه في  
أقضية الولاية، لقد علمنا أن مادة ( القهوة والسكر - وقماش  
الخام وبضائع أجنبية متنوعة ) التي تنقل من مدينة ( ازمير )  
وتباع إلى مناطق الأناضول خاضعة لرسوم أميرية يتهرب  
بعض التجار العاملين بهذا الحق من دفع ( رسوم الدمغا )  
والبيانات الجمركية بالاتفاق مع أصحاب البضائع الأجانب  
بتسجيل أسماء وهمية للمشتريين، لذا أصدرنا تعليمات  
تتعلق بالبضائع الأجنبية التي تنقل من مدينة ازمير الى  
الأناضول أن تكون مرفقة بالبيانات الجمركية بدفع جميع  
الرسوم البالغة ٣٪ من قيمة البضائع يتسملها محاسب  
الجمرك وتثبت في سجل خاص ويرسل كل ثلاثة أشهر إلى  
خزينة الجمرك المركزية في مدينة ( ازمير )

كما يمكن أن تدفع إلى صناديق خزينة المناطق التي  
بيعت فيها لقاء اشعار بذلك يرسل إلى الخزينة المركزية  
للاطلاع.

وأخيراً صدر في أوائل عهد السلطان عبد المجيد  
( ١٢٥٥ هـ - ١٨٣٩ م ) تنظيمات جديدة عرفت باسم خط  
كولخانه، وهي تنظيمات شاملة إدارية وزراعية وتجارية ولكن  
الذي يهمنا منها المتعلق بالتجارة المسمى نظام الويركو<sup>(٩)</sup>.

يقسم هذا النظام إلى قسمين: الأول ويركو الأملاك  
( الضريبة ) والثاني ويركو ( التمتع ) هذه الضريبة فرضتها  
الدولة العثمانية على التجار بنسبة ٣٠ / في الألف من  
مجموع الربح السنوي، ثم رفعت إلى ٤٠ / في الألف  
بناء على القرار المؤرخ في ٤ / ربيع الأول / ١٢٩٧ هـ -  
١٨٧٩ م ) الصادر بشأن الأملاك والأغنام والأعشار، كما  
فرضت ضريبة النسبية<sup>(١٠)</sup> وهي ضريبة على الإيراد غير  
الصافي المقدّر للمحل الذي يشغله المكلف، وجعل هذا  
النوع من أنواع التجارة على خمسة أنواع كل منها يحتوي  
على قسم من أنواع التجارة والصناعة، ومقدار نسبة  
الضريبة التابعة لها، وأهم ما فيها أن الضريبة على تجار  
الجملة والسيارة وباعة الأقمشة والمجوهرات نسبتها ١٢٪  
وعلى بائعي الأقمشة والألبسة والعمود والأدوية ١٠٪.

السلطاني ضد هؤلاء التجار، وبعد البحث والتأكد من قبل  
الولاية والحكام عن صحة هذه الشكوى والتثبت منها، أعلن  
الباب العالي استيائه وطلب من السلطات المسؤولة الزام  
التجار المحليين بتطبيق بنود البروتوكول التجاري، وصيانة  
أموال التجار الأجانب المقيمين في أراضي المملكة تحت طائلة  
المسؤولية، وملاحقة المخالفين الذين يقومون بالتعدي، وإعادة  
حقوق هؤلاء التجار المغدورين، ورفع التعديات عنهم  
وتنفيذ النظام المعمول به بالطرق الشرعية.

ينفذ هذا المرسوم حالاً.

صدر في القسطنطينية

من ناحية ثانية يؤكد السلطان بموسوم لاحق ذي الرقم  
٣٧٩ / (١١) التقيد بالتعليمات الخاصة بتقاضي رسوم قيد  
براءات التجار الأجانب في المحاكم دون أن يتجاوز ذلك  
مبلغ ١٥ / خمسة عشر قرشاً.

« أرسل إليكم الأمر السامي المتعلق بالمحلات التجارية  
التي يديرها تجار أجانب ».

عملاً بالاتفاقية التجارية الدولية، وإعطائهم بعض  
الامتيازات، فإن البراءات التي تعطى لهم يجب أن تسجل في  
محكمة اصطنبول لقاء رسم قدره ١٥ / خمسة عشر قرشاً  
فقط. وعلى المحكمة عدم مطالبة أصحاب البراءة بأي مبلغ  
إضافي ما عدا إعطاء كاتب البراءة خمسة قروش لقاء أتعابه.

لذا يطلب تعميم هذا الأمر في مدينة حلب  
ومحكمتها فقط، وإذا قدم التاجر اعتراضاً بأخذ مبالغ إضافية  
عن المقررة يلاحق المخالف حسب أنظمة البروتوكول التجاري  
حفظاً على حقوق التجار المشروعة.

وعندما يخالف أحد التجار أنظمة التجارة يعاقب ويمنع  
من ممارسة التجارة كما ورد في المرسوم رقم ٢٤٦ / (١٢).

« إلى قاضي حلب أن الأمر السامي الموجه إليك يفيد  
أن أحد تجار ( أوربة ) المقيم حالياً في حلب المدعو ( وانيس  
ترزي باشي ) من الطائفة الأرمنية ومن سكان مدينة  
( ازمير ) تصرف تصرفاً منافياً ومخالفاً للبروتوكول  
التجاري وبنوده مما استدعى تأديبه، بمنعه من ممارسة الأمور  
التجارية ووضعه تحت المراقبة بإقامة دائمة في مدينة  
( ازمير ) بعد نفيه من مدينة حلب.



أوامر سلطانية سجل في المحكمة أصولاً .

- ١ - التاجر ( فخري أوغلي بن نقولا ) المقيم في ( خان السنبل ) أواسط ربيع الأول ١٢٣٩ هـ .
- ٢ - التاجر ( عرزة حنا ييم بن راخا خيم ) المقيم في خان فرين أواسط شوال ١٢٣٩ هـ .
- ٣ - التاجر ( حنا أنطوان بليط ) المقيم في ( خان الجمرك ) أواخر ذي الحجة ١٢٣٩ هـ .
- ٤ - التاجر ( إليا أندور ) المقيم في ( خان الوزير ) أواخر ذي الحجة ١٢٣٩ هـ .
- ٥ - التاجر ( يوسف بن إبراهيم دباح ) المقيم في ( خان كندير ) أوائل صفر ١٢٤٠ هـ .
- ٦ - التاجر ( وانيس بن كركور جركسلي ) المقيم في ( خان الوزير ) أوائل ربيع الآخر ١٢٤٠ هـ .
- ٧ - التاجر ( يوسف بن بطرس حمصي ) المقيم في ( خان الجمرك ) ١٢٤٤ هـ - ١٨٢٨ م .
- ٨ - التاجر ( عبد الله صباغ زادة ) المقيم في ( خان العلي ) ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م .
- ٩ - التاجر الحاج ( صالح آغا زهير زادة ) المقيم في ( خان الوزير ) ١٢٤٥ هـ .
- ١٠ - التاجر ( محمد وفا مؤقت زادة ) المقيم في خان ( العلي ) ١٢٤٥ هـ .
- ١١ - التاجر ( علي بيازيد زادة ) المقيم في ( خان الفروانية ) .
- ١٢ - التاجر الحاج ( مصطفى جمالي زادة ) المقيم في ( خان الملاعق ) أواسط جمادى الأولى ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م .
- ١٣ - التاجر الحاج ( عبد الوهاب حليبي عداس زادة ) المقيم في ( خان الحرير ) أواسط ذي القعدة ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م .
- ١٤ - التاجر خليل حليبي سباعي زادة المقيم في ( خان الفلمنك ) أواسط ذي القعدة ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م .
- ١٥ - التاجر الحاج ( محمد ركبي زادة ) المقيم في ( خان العيسى ) أواسط ذي القعدة ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م .

كما فرضت ضريبة اسمها الضريبة المتحولة، وهذه تطرح على أصحاب المحلات التجارية والصناعية لاستفادتهم من خدمة العاملين لديهم، وتبدأ بستة قروش وتنتهي بمائة قرش .

بما تقدم نلاحظ أن التجارة كانت نشطة في بلاد الشام خلال العهد العثماني وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان قسماً منها بيد تجار من اليهود والمسيحيين كوسطاء للتجار الأجانب، يتمتعون برعاية قناصل الدول الأجنبية، ولكن بعد إعلان التنظيمات التجارية وإنشاء غرفة التجارة أصبح للتاجر صفة رسمية له حقوق ومكانة تجارية .

كما نلاحظ أن عام ( ١٢٤٥ هـ - ١٢٤٧ هـ ) ( ١٨٢٩ - ١٨٣١ م ) غني بأسماء التجار المنتسبين للغرفة التجارية، وبخاصة غرفة تجارة حلب ودمشق، وهذا ما أفاد الدولة بازدياد وارد الخزينة في الآستانة من رسوم انتساب التجار للغرف التجارية .

وبمتابعة أسماء التجار نأخذ فكرة عن عددهم ومهنتهم وديانتهم، والملفت للنظر الاصرار على أن يكون التاجر ذا سمعة حسنة معروفاً في الأوساط التجارية باستقامته وغناه، ليكون ثقة في تعامله في الأسواق وعند الدولة .

وفي الأوامر السلطانية جميعها التي تتعلق بالتجارة نلاحظ أنها تبدأ بمقدمة واحدة متشابهة، وتكرر فيها التنظيمات وينودها عند منح براءة التسجيل لتاجر في غرفة التجارة، حتى ولو صدرت عدة في يوم واحد .

من هذه التنظيمات نلاحظ أن الدولة العثمانية احترمت التاجر وأعطته حقوقاً واعتباراً، ولم تساوه بأي فرد عادي عند الخلافات، بل لمكانته جعلت الخلافات بين التجار من اختصاص ناظر التجارة في السلطنة، ثم المحاكم التجارية عوضاً عن المحاكم العادية .

وفيما يلي أسماء بعض التجار منحوا براءات تسجيل في غرفة تجارة حلب كتجار أو مندوبين عن تجار بموجب



## الحواشي

- (١) كتاب تاريخ العرب الحديث والمعاصر للدكتورة ليلي صباغ ص ١٨٢ - ١٩٠ .
- (٢) هذه الأوامر (المراسيم محفوظة في مركز الوثائق التاريخية بدمشق) يقوم بترجمتها حرفياً خبراء باللغة العثمانية (التركية القديمة التي تكتب بالحروف العربية ثم تراجع الترجمة من قبل خبراء آخرين ويسجل في دفاتر خاصة وتوثق وتحفظ، وهذه فقرات من نص المرسوم / ٣٨٣ / من السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية التابعة لولاية حلب تاريخ (١٢٤٥ - ١٨٣٩ م) (بتوفيق الباري تعالى كان وضع نظام خاص للتجارة الدولية لتهيئة الأسباب والوسائل التي تؤول لإعمار البلاد وتوسيع وتقوية اقتصادها وتنظيم التعامل فيما بين التجار من رعايا (المملكة العلية) والتجار الآخرين من رعايا (أوربة - الهند والعجم ..... إلخ).
- (٣) مرسوم رقم / ٣٨٥ / تاريخ أواسط جمادى الأولى (١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م) من دار السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب - صادر عن السلطان محمود الثاني .
- (٤) مرسوم رقم / ٣٨٦ / تاريخ أواسط جمادى الأولى (١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م) من السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب - صادر عن السلطان محمود الثاني .
- (٥) المرسوم رقم / ٣٧٨ / تاريخ أواخر شعبان عام (١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م) من السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب - صادر عن السلطان محمود الثاني .
- (٦) المرسوم رقم / ٣٧٩ / تاريخ أواسط شعبان عام (١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م) من السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب - صادر عن السلطان محمود الثاني .
- (٧) المرسوم رقم / ٢٤٦ / تاريخ أواسط ذي القعدة (١٢٤٤ هـ - ١٨٢٨ م) من السجل / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلي - صادر عن السلطان محمود الثاني .
- (٨) المرسوم رقم (٤٢٨) تاريخ أواخر ذي الحجة (١٢٤٦ هـ - ١٨٣٠ م) من السجل رقم / ٤٥ / للأوامر السلطانية لولاية حلب - صادر عن السلطان محمود الثاني .
- (٩) كتاب الإدارة العثمانية في ولاية سورية (١٨٦٤ - ١٩١٤ م) لعبد العزيز عوض .
- (١٠) كتاب خطط الشام لمحمد كرد علي الجزء الخامس صفحة ٩٩ - ١٠٠ .